

مجلس الوزراء
السياسة الخارجية
الامير طلال

نظراً لعزمنا على السفر الى اوربا
واستناداً لاحكام الفقرة (ز) من المادة الثانية والعشرين من الدستور
نأمر بما هو آت :

- ١- تعيين ولي العهدنا صاحب السمو الملكي الامير طلال نائباً عنا أثناء غيابنا .
- ٢- لتأيينا المشار اليه جميع الحقوق المختصة بالعرش ما عدا التفويض بمقد الماهدات و ابرامها و اقامة رئيس الوزراء و اعضاء مجلس الوزراء و قبول استقالتهم على ان يسير في الحطة المتبعة من قبلنا تماماً .

في ٢١ شوال ١٣٦٨
الموافق ١٩٤٩/٨/١٥

عبدالله
وكيل رئيس الوزراء
وزير الداخلية
سعيد المفتي

مباشرة صاحب السمو الملكي الامير طلال المعظم

احمال النيابة عن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

يعلن ان حضرة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك المعظم قد اقسم بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٣٦٨ هجرية
الموافق ١٦ آب سنة ١٩٤٩ ميلادية بحضور مجلس الوزراء اليمين المنصوص عليها في المادة ٢٣ من الدستور .

١٩٤٩/٨/١٧

وكيل رئيس الوزراء
سعيد المفتي



السياسة
الخارجية
الامير طلال
المجلس
السياسة الخارجية
الامير طلال

عسان : يوم السبت في ٤ ذو القعدة سنة ١٣٦٨ الموافق ٢٧ آب سنة ١٩٤٩ العدد ٩٩٤

عبدالمعطي

نظام رقم ١ لسنة ١٩٤٩ (نظام موظفي حكومة المملكة الاردنية الهاشمية)
نظام الفرق التجارية رقم ١ لسنة ١٩٤٩
قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٩ (قانون مؤقت لتأجيل بيع الاراضي الزراعية من نوع المبري المجوزة او
الموضوعة تأمينا للدين) .

Handwritten notes and signatures at the bottom of the page.

هذا أصل

القوانين والأنظمة

ينشر فيما يلي نظام موظفي حكومة المملكة الأردنية الهاشمية رقم ١ لسنة ١٩٤٩ الذي أقره مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠-٨-١٩٤٩ وافترق بتصديق صاحب الجلالة الملك المعظم .
وكيل رئيس الوزراء
سميد المفتي

نظام رقم ١ لسنة ١٩٤٩

(نظام موظفي حكومة المملكة الأردنية الهاشمية)

صادر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٦٩) من الدستور

الفصل الأول - التعريفات

المادة (١) - تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة ممن يتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة او ميزانية الاوقاف والركعة عدا ضباط وافراد الجيش .

المادة (٢) - يقصد في هذا النظام بعبارة :

- أ - الموظف - كل شخص صدرت اليه وظيفة دائمية داخلية في ملاك الدولة الخاضع للموظفين .
- ب - المستخدم - كل شخص تستخدمه الحكومة لقاء اجرة في خدمة داخلية في ملاك الدولة الخاضع للمستخدمين ويستثنى من ذلك العمال الذين يتقاضون اجورا يومية من ايام العمل فقط .
- ج - الملاك - مجموع الوظائف والدرجات المعنية لها المصادق عليها بمقتضى قانون الميزانية او اي قانون آخر .
- د - الوزير رئيس الوزراء فيما يختص بمستخدمي وموظفي رئاسة الوزراء وموظفي مجلس الامة واية دائرة مرتبطة به رأساً والوزير المختص فيما يختص بموظفي ومستخدمي وزارته .
- هـ - مدير الدائرة - وكيل الوزارة والمدير العام واي موظف آخر يتحول سلطة رئيس دائرة بقرار من مجلس الوزراء .

الفصل الثاني - شروط التوظيف والاستخدام

المادة (٣) - يرأس في التوظيف الشروط التالية :

- أ - لا يجوز تعيين الموظف الا بوجود وظيفة شاغرة في الملاك .

- ب - لا يجوز تعيين الموظف براتب اكثر من راتب الوظيفة الشاغرة .
- ج - يعين الموظف بالراتب الأدنى للدرجة التي يستحقها .
- د - لا يجوز تعيين الموظف لاول مرة في وظائف الدولة الا بدرجة الصف الثاني عدا ما نص عليه في المادة السادسة من هذا النظام .

المادة (٤) - لا يعين لاول مرة في وظائف الدولة الا من كان :

- أ - اردنيا بالجنسية او مضى على تجنيده مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
- ب - قد اكمل الثامنة عشرة من العمر .
- ج - سالماً من الامراض المعدية ومن الاسراض والمخالفات الجسمية والعقلية التي تمنعه عن القيام بالوظيفة المعين لها بموجب قرار من السلطات الطبية المختصة وفق النظام الخاص .
- د - حسن السلوك والسمة غير محكوم بمقتضى عدا الجناسات السياسية او بجرمة اخلاقية ولم يتهن منه في مخالفات الشرف .
- هـ - حائزاً على شهادة دواسية معترفا بها .

المادة (٥) - أ - على طالب التوظيف لاول مرة ان يمتاز امتحاناً لدى لجان انتقاء الموظفين مع الاخذ بنظر الاعتبار واجبات الوظيفة التي سوف يتعين فيها وفق نظام انتقاء الموظفين .

ب - يستثنى من الامتحان حامل الشهادة العالية مطلقاً او المربة على اختلاف درجاتها التي تخول صاحبها موازاة اعمال مهنته خاصة فقد تعيينه في احدى الوظائف المقررة لعمال تلك المهنة .

المادة (٦) - لا يجوز ان يعين بعد نشر هذا النظام لاول مرة في وظائف الحكومة

- ١ - خريج المدارس الابتدائية براتب يزيد على خمسة جنيهات
- ٢ - خريج المدارس المتوسطة او المدارس الاخرى التي يدرجها راتب يزيد على ستة جنيهات
- ٣ - خريج المدارس الثانوية او المدارس الاخرى التي يدرجها راتب يزيد على ثمانية جنيهات
- ٤ - خريج المدارس الاختصاصية او المهنية التي تشكل مدة الدراسة فيها سنة بعد الثانوية او ثلاث سنوات بعد المتوسطة براتب يزيد على تسعة جنيهات
- ٥ - خريج المدارس التي دراستها سنتان بعد الثانوية براتب يزيد على اثني عشر جنيهاً
- ٦ - خريج الكليات العالية التي دراستها ثلاث سنوات بعد الثانوية براتب يزيد على خمسة عشر جنيهاً
- ٧ - خريج الكليات العالية التي دراستها ثلاث سنوات بعد الثانوية براتب يزيد على خمسة عشر جنيهاً
- ٨ - خريج الكليات العالية التي دراستها سبع سنوات لما فوق بعد الثانوية ومن حلة شهادة الدكتوراه
- ٩ - خريج الكليات العالية التي دراستها سبع سنوات لما فوق بعد الثانوية ومن حلة شهادة الدكتوراه

الفصل الثالث - درجات الموظفين

المادة (٧) - ينقسم موظفو الحكومة الى احدى اقسام الجيش والشرطة الى اقسام :
أ - موظفو الصف الاول .
ب - موظفو الصف الثاني .
ج - خريجي الموظفين غير المتخصصين .

هذا منه الاصل

المادة (٨) — موظفو الصنف الأول هم الموظفون الذين يتقاضون مرتبا حده الأدنى واحد وعشرون جنيا شهريا أو أكثر وكذلك القضاة الشرعيون وحكام الصلح والمدعون العامون والمستنطقون وضباط الجيش العربي الأردني من رتبة مرشح ضابط فما فوق ولو كانت مرتباتهم أقل من ٢١ جنيا في الشهر، وهؤلاء ينقسمون إلى الدرجات الآتية:

الدرجة الأولى — الموظفون الذين يتقاضون مرتبا قدره ستون جنيا شهريا أو أكثر.

أدنى مربوط المرتب	الزيادة السنوية	أعلى مربوط المرتب
لنف	لنف	لنف
الدرجة الثانية	٤٨ شهريا	٢ شهريا
الدرجة الثالثة	٣٨	٢
الدرجة الرابعة	٣٢	١
الدرجة الخامسة	٢٦	١
الدرجة السادسة	٢١	١

المادة (٩) — موظفو الصنف الثاني هم أولئك الذين يتقاضون مرتبا حده الأعلى لا يتجاوز عشرين جنيا شهريا ما عدا القضاة الشرعيين وحكام الصلح والمدعين العامين والمستنطقين وما عدا أولئك الذين يشغلون الوظائف المبينة في المادة الحادية عشرة وهؤلاء ينقسمون إلى الدرجات الآتية:

أدنى مربوط المرتب	الزيادة السنوية	أعلى مربوط المرتب
لنف	مل	لنف
الدرجة السابعة	١٧ شهريا	٥٠٠ شهريا
الدرجة الثامنة	١٣	٥٠٠
الدرجة التاسعة	٩	٥٠٠
الدرجة العاشرة	٦	٥٠٠

المادة (١٠) — الموظفون المستقرون هم موظفو الصنف الأول والثاني سواء كانوا مقيمين بصورة دائمة أو مؤقتة.

المادة (١١) — الموظفون غير المصنفين هم أولئك الذين يشغلون الوظائف الآتية (طوائف الإخراج، محققو الجمارك والامام، والمحضرون والجلابة والأذنة والسعاة الخدم والسائقون والخالون والشرعية والمرشون والمخبرون وسعاة البريد ومحافظو خطوط المواقف والبرق والموظفون تحت التدريب والمستخدمون الموقوفون ما عدا المذكورين منهم في المادة العاشرة من هذا النظام.

الفصل الرابع — التعيين والنقل والترقي

المادة (١٢) — ١- يلزم من أحكام هذا النظام بمن الموظفون والمستخدمون الآخرون الذين يتقاضون رواتبهم من موازنة البلاط الملكي الماشي ويمزلون وتقبل استقالاتهم بأمر من صاحب الجلالة الملك المعظم.

٢- تقدم طلبات الاستخدام في الوظائف الحكومية إلى الوزير المختص.

المادة (١٣) — ١- على الوزير عند استلامه طلب الاستخدام بحسب ما جاء في المادة ١٢ بإجراء ما يقتضيه من الاستمضاء من لياقة طالب الاستخدام من حيث أخلاقه ومؤهلاته وجنسه وسننه والتأكد بحيل الطالب إلى لجنة انتقاء الموظفين.

المادة (١٤) — ١- بمن الموظفون على الوجه التالي:

أ- الصنف الأول بأرادة ملكية بناء على قرار مجلس الوزراء وتنصيب الوزير حائزا للقضاة المدنيين.

ب- الصنف الثاني من قبل الوزير بناء على قرار لجنة انتقاء الموظفين.

ج- الموظفون غير المصنفين من قبل الوزير بتنصيب مدير المائرة.

المادة (١٥) — يجوز للوزراء أن يستخدموا موظفين غير مصنفين بحسب المرتبات المحصنة في الميزانية السنوية أو في حالة ما إذا كان الموظفون من الذين يتقاضون مرتباتهم من الفصل المفتوح فيجوز استخدامهم مياومة بالإجور الرائجة.

المادة (١٦) — يجوز الاستغناء عن خدمات الموظف غير المصنفين من قبل الوزير على أن تراعى في ذلك شرائط استخدامهم.

المادة (١٧) — عملا الوظائف المصنفة الفاعرة إذا أمكن بأن يرقى موظف حائز على المؤهلات وشاغل لوظيفة أدنى درجة من الوظيفة الشاغرة وإذا لم يوجد شخص متوفر فيه المؤهلات عملا الوظيفة الشاغرة يتمين طالب لائق لها.

المادة (١٨) — يرجع على غيره الموظف الذي انتهت خدماته بسبب تنسيق في الملك أو الذي ابل من مرض بعد الاستغناء عنه في التعيين للوظائف الشاغرة المأالة من حيث الأعمال لوظيفته السابقة إذا لم يكن هناك مانع قانوني آخر لاعادته.

المادة (١٩) — يعين ويرفع ويكرم ويفصل المستخدم ويتزل راتبه من قبل الوزير.

المادة (٢٠) — ١- يجب أن لا يعين في وظائف الصنف الأول من سلك المدنية إلا من كان خريجا من مدارس الحقوق والقضاء التي يبينها مجلس القضاء المالي من وقت لآخر.

٢- من كان سبق له الاستخدام في وظيفة قاض أو قاضي صلح أو مدعي عام أو مستعلق.

المادة (٢١) — على طالب التعيين في وظائف مأمورية الاجراء أو كتابة العدل أن يجتاز امتحانا تحريريا قبل تعيينه بصورة يقتضيه معها المجلس القضائي بلياقته.

المادة (٢٢) — عند وقوع وظيفة مصافة شائرة في سلك المدنية ينتخب المجلس القضائي العالي طالبا لائقا لها وإذا كانت الوظيفة الشاغرة من وظائف الصنف الأول فيجب أن يرفع اسم الشخص المنتخب لجلالة الملك المعظم لموافقته على التعيين.

المادة (٢٣) — ينشر كل تعيين وترقية وإقالة وعزل في الجريدة الرسمية.

المادة (٢٤) — يجوز ترقيع الموظف إلى الدرجة التي تلي درجته بشرط:

أ- ثبوت المقدرة بتوصية مدير المائرة.

ب- أكال مدة لا تقل عن سنتين في كل من الدرجتين العاشرة والتاسعة ولثلاث سنوات في السابعة والسابعة وستين في الصنف الأول.

المادة (٢٥) — لا يجوز ترقيع الموظف أكثر من درجة واحدة إلا إذا توفرت فيه مؤهلات المادة السادسة فيجوز حينذاك ترقيعه إلى الدرجة التي تؤهلها الشهادات التي حازها دون الالتفات إلى مرور المدة القانونية لترقيع

المادة (٢٦) — لا يجوز إعادة تعيين الموظف المستقيل أو الذي انتهت خدمته في درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها إلا إذا اكمل الشروط القانونية لترقيع في درجته السابقة أو توفرت فيه المؤهلات المنصوص عليها في المادة السادسة فيجوز إذا ذلك تعيينه في الدرجة المبينة لشهادته دون الالتفات إلى مرور المدة القانونية.

المادة (٢٧) — يؤلف المجلس القضائي من مدير المدنية وعضوين من كبار موظفي المدنية ينتخبهما وزير المدنية على أن يكون القرار خاصا بتصديق وتعديل وزير المدنية.

المادة (٢٨) — تؤلف في كل وزارة لجنة انتقاء وترقية الموظفين من مدير المائرة وموظفين من كبار موظفي الوزارة ينتخبها الوزير على أن يكون قرارهم خاصا بتصديق وتعديل الوزير.

المادة (٢٩) — جميع الوظائف الجديدة في الحكومة خاصة بالتعيين على سبيل التجربة لمدة سنتين فيما يتعلق بموظفي الصنف الأول ولستة واحدة فيما يتعلق بموظفي الصنف الثاني.

المادة ٣٣- رجع الموظف المتزوج على الموظف غير المتزوج عند تعادل الشروط المؤهلة للترقية .
 المادة ٣٤- لا يجوز نقل موظفي العدلية الذين هم من الصف الأول من مقر وظائفهم الى محلات أخرى الا بقرار مجلس القضاء العالي ومصادقة جلالة الملك المعظم ويجوز نقل موظف آخر من دائرة الى دائرة أخرى بمصادقة الوزيرين المختصين واعلام رئاسة الوزراء كما يجوز نقل اي موظف من مقر عمله الى محل آخر بأمر الوزير المختص اما نقل موظفي الصف الأول بصفة دائمة من دائرة الى أخرى فينتطب موافقة مجلس الوزراء ومصادقة جلالة الملك المعظم . كذلك نقل القضاة الشرعيين من مقر لأخر وتعيينهم مبدئياً . ويعتبر الموظف مستمراً في العمل من دائرة الى أخرى او من مقره الاول الى المقر الثاني .

اقامة الدعاوي في المحاكم

يعت أن لا يكون بين الزاد والجور شخص أصل أو كقولنا قيام العمل بالبعوث معه .
 حسب أن يضاق رعباً على قيمة الكفاية التي يضاعف المرء قلبه

المخبرات - المقابلات - الاجتماعات العامة والجمعيات

المادة تعرض الموظف المسؤولية .
 للادة ٥٤- محظور على الموظفين ان يرسلوا أية معلومات رسمية لنشرها في الصحف او أية معلومات اكتسبوها في الناء
 قيامهم في الوظيفة الرسمية بدون موافقة الحكومة .

المادة ٤٩ — لا يجوز إقامة دعاوي من قبل موظف بما لعله أو امر ناشئ عن أعماله الرسمية إلا بموافقة وزيره.

العجز عن ايفاء الديون

المادة ٤٩- لا يستوفي الموظف مرتباً عن أية مدة تغيب خلالها بدون تصريح ما لم يقدم إيصاحاً مرضياً من الطبيب
التي جعلته على التغيب وعلى حدوث المداخلة أن يشيت عن أن المدة التي تغيب فيها الموظف قد أدرجت في سنوات
المرتبات ومن أن المرتب عن المدة التي تغيب فيها الموظف قد جرى خصمها .

السلوك

المادة ١٤٤: إذا سلك عمل أو سلوك الموظف في مرض وروى أن لا متخوفة من إظهاره أو عليه فيجب أن يبلغ إلى
المادة ١٤٥: إذا سلك عمل أو سلوك الموظف في مرض وروى أن لا متخوفة من إظهاره أو عليه فيجب أن يبلغ إلى

150

العقوبات

المادة ٥٢ - يجوز أن يفرض الوزير غرامة لا تتجاوز مرتب يوم واحد على أي موظف من الصنف الثاني لسبب إهماله أو سوء سلوكه أو عدم موائمة على العمل وذلك في حالة ما إذا كان الذنب المرتكب لا يبرر توقيف الزيادة أو يبرر فرض قصاص صارم.

المادة ٥٣ - يجوز للوزير بناء على تنصيب مدير الدائرة أن يفرض غرامة لا تتجاوز مرتب يوم واحد على موظفي الصنف الأول في الأحوال المذكورة في المادة السابقة.

المادة ٥٤ - يجب أن تدرج الغرامات من قبل رئيس الدائرة بمسندات الدفع لحسبها وقيدتها بحساب الواردات.

الاجراءات التأديبية

المادة ٥٥ - لا يعزل ولا يحازى الموظف إلا بمقتضى احكام المواد الآتية:

المادة ٥٦ - أ - يؤلف المجلس التأديبي العام لموظفي الصنف الأول من وزير المدلية وعضوية اثنين من ذوي الدوائر ينتخبها رئيس الوزراء.

ب - يؤلف المجلس القضائي التأديبي من مدير المدلية وعضوية اثنين من موظفي الصنف الأول في وزارة المدلية ينتخبها رئيس الوزراء.

ج - يؤلف المجلس التأديبي لموظفي الصنف الأول من موظفي الشرعية من مدير الشرعية ومن عضوين من موظفي الصنف الأول من موظفي الشرعية ينتخبها قاضي القضاة.

د - يؤلف المجلس التأديبي المختص بموظفي الصنف الثاني من أعضاء لجنة انتقاء الموظفين لكل وزارة وفي حالة وجود علاقة لأحد الأعضاء بالقضية التي من أجلها أحيل الموظف فعلي الوزير استبداله بغيره من كبار موظفي الوزارة.

المادة ٥٧ - يلتزم المجلس التأديبي العام بأمر رئيس الوزراء وأما المجلس التأديبي القضائية والشرعية والصنف الثاني فيأمر الوزير المختص.

المادة ٥٨ - للمجلس التأديبي الصلاحية في أن يستعطي الشهود ويرغمهم على الحضور أمامه وله مراقبة تادية التسم وله طلب تقديم الوثائق وأرقام اصحابها على ابرازها وكل شهادة تؤدي يجب أن تدقق بحضور الموظف المتهم الذي له أن يستجوب الشهود ويستدعيهم بالتبعية من نفسه ويجب أن تقدم للموظف المتهم نسخ من أية مستندات مقدمة ضده ويجب أن يسمح له بالحضور أمام المجلس والمدافعة عن نفسه.

المادة ٥٩ - عندما تقدم شكوى ضد موظف من موظفي الشرعية والمدلية من الصنف الأول يقوم وزير المدلية وقاضي القضاة بالوظائف المحولة لرئيس الوزراء بموجب المادة (٦٥) ويقوم المجلس القضائي والشرعي التأديبي بالوظائف المحولة لمجلس الوزراء.

موظفو الصنف الأول

المادة ٦٠ - يشترط من المدعي العام أو المستعطي الذي تقدم له الشكوى اتهام موظف من الصنف الأول بالارتكاب جريمة جزائية أو ارتكاب من التهمة فوراً إلى الوزير المختص الذي بدوره يقرر ما إذا كان الموظف يستحق العقوبة أم لا. وإذا كان الموظف يستحق العقوبة يقرر ما إذا كان الموظف يستحق العقوبة أم لا. وإذا كان الموظف يستحق العقوبة يقرر ما إذا كان الموظف يستحق العقوبة أم لا.

لرئيس الوزراء وعلى رئيس الوزراء في كلتا الحالتين الانقضي. لا ذكر أن يعلم الموظف تحريراً بدعوى الشكوى المقدمة ضده ويطلب إليه أن يجيب عليها تحريراً في غضون مدة تدبّر حسب مقتضيات الظروف.

المادة ٦١ - إذا قصر الموظف في الإجابة تحريراً أو إذا أجاب تحريراً ومجيز عن تبرئة نفسه من التهم المقدمة ضده بصورة يرتاح لها رئيس الوزراء فيجب أن يلتزم حيثئذ مجلس تأديبي عام للتحقيق في الشكوى.

المادة ٦٢ - وعند نهاية التحقيق ينظم المجلس التأديبي تقريراً تحريراً يبين فيه نتيجة تحقيقه ومطالعته وعلى المجلس المذكور أن يرفع تقريره إلى مجلس الوزراء بلا إبطاء ما خلا في الأحوال التي ينسب فيها إجراءات جزائية. وإذا رأى مجلس الوزراء وجوب التوسع في التحقيق بأي وجه من الوجوه فيجوز له أن يحيل الأمر ثانية إلى المجلس التأديبي المسم لتقديم تقرير آخر وإذا ظهرت في خلال مجرى التحقيق أمور أخرى تنف من سوء سلوك الموظف فعلي رئيس الوزراء إذا استنصب المضي والتمسك بهكذا أمور أن يقدم للموظف بياناً تحريراً بها ويتخذ نفس الإجراءات المبينة آنفاً فيما يتعلق بالشكوى الأساسية.

المادة ٦٣ - إذا رأى مجلس الوزراء عند النظر في التقرير أو التقارير المقدمة من قبل المجلس التأديبي العام وجوب اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الموظف المختص فيجوز له أن يوقع عقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات الآتية على الموظف.

أ - العزل من الوظيفة.

ب - نقله إلى وظيفة أقل من وظيفته درجة.

ج - تخفيف مرتبه إما بصفة دائمة أو لمدة معينة.

د - توقيف أو إرجاء زلادته.

هـ - فرض غرامة.

المادة ٦٤ - على رئيس الوزراء عند توقيع العقوبة أن يرفع الأمر لصاحب الجلالة الملك المعظم كي يقرن توقيع العقوبة بمصادقة وتأييد جلالاته ولا تنفذ العقوبة إلا بعد تأييدها من قبل جلالاته.

المادة ٦٥ - يجب أن تنفذ العقوبة بمجرد تأييدها من قبل جلالة الملك المعظم وإذا كانت العقوبة العزل فعلي رئيس الوزراء أن يوعز بأعلام الموظف بذلك خطياً فوراً وتصبح وظيفته شاغرة.

المادة ٦٦ - إذا لاج للمجلس التأديبي وجوب اتخاذ إجراءات جزائية فعلي أن يرفع الأمر مسجولاً بتقرير الحاكم الجزائية وإذا تقررت عاكة التهم فيجب أن تنظر القضية من قبل محكمة الاستئناف التي يكون حكمها قطعياً وإذا أدين المتهم فعلي محكمة الاستئناف أن ترفع لرئيس الوزراء نسخة من إجراءات المحاكمة وعلى رئيس الوزراء أن يرضها على مجلس الوزراء وإذا رأى المجلس وجوب اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الموظف المختص علاوة على ما قد حكم عليه من قبل المحكمة فعلي أن يرض فوراً في توقيع عقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات المدرجة في المادة (٦٣) وأن يرفع قراره لجلالة الملك المعظم لاقتراحه بمصادقته وتأييده.

المادة ٦٧ - إذا تقدمت شكوى ضد موظف من الصنف الأول من جراء عدم سكفاته العامة أو من جراء عدم لياقته وكانت تلك الشكوى بما لا يستطاع النظر فيها بناء على تهم معينة بموجب المواد الآتية لا ذكر فيجب أن يرفع المجلس الوزراء وهذا يطلب إلى رؤساء الدوائر التي خدم فيها الموظف أو إلى المتصرف المستعطي الموظف في لواءه أو إلى رؤساء الحاكم المربوط بها الموظف المبحوث عنه أن يقدم إليه تقريراً مسجولاً به عند النظر في هذه التقارير والافتتاح بأن الشكوى مبنية على أساس متين وأن المصلحة العامة تقتضي وجوب تنحيته أو تخويل درجة يرفع المجلس تقريره وتنسياته لجلالة الملك المعظم لاقتراحه بمصادقته وتأييده.

موظفو الصنف الثاني

المادة ٦٨ - إذا أتهم موظف من موظفي الصنف الثاني بجريمة جزائية فتجري محاكمته من قبل المحاكم بالصورة الاعتيادية وإذا أسفرت المحاكمة عن إدانة الموظف فيجب أن ترسل نسخة من الاجراءات المحاكمية من قبل المحكمة المختصة بالامر الى الوزير المختص وإذا رأى الوزير بعد النظر في اجراءات المحاكمة وجوب اتخاذ اجراءات تأديبية فيجوز له بعد التشاور مع القاضي الذي ترأس جلسة المحاكمة اذا لاح للوزير ان ذلك مرفوق فيه أن توقع عقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات المدرجة في المادة ٦٣ بحسب ما يراه مناسباً ويعلن رئيس الوزراء بذلك

المادة ٦٩ - إذا تقدمت شكوى ليست جرمياً جزائياً ولا تهمة بعدم كفاية عامة أو لياقة ضد موظف ما فلي المدير المختص ان يعلم الموظف المسؤول كتابة بحدوث الشكوى المقدمة ضده ويعطيه فرصة للاجابة عليها ويصدر بحال الامر على المجلس التأديبي المختص بموظفي وزارته .

المادة ٧٠ - على الوزير لدى استلامه تقرير المجلس التأديبي ان ينظر فيه فإذا كانت القضية من القضاء التي تستوجب اتخاذ اجراءات تأديبية فعليه ان يوقع عقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات المدرجة في المادة ٦٣ بحسب ما يراه مناسباً .

المادة ٧١ - العقوبات التي تفرض بموجب المادتين ٦٩ و ٧٠ لا تحتاج الى تأييد من جلالة الملك المعظم .

المادة ٧٢ - إذا تقدمت شكوى ضد موظف من موظفي الصنف الثاني من جراء عدم كفايته العامة وعدم لياقته وكانت تلك الشكوى مما لا يستطاع النظر فيها بناء على تم معينة بموجب المراء الاتف ذكرها فلي الوزير المسؤول ان يطلب من رؤساء الدوائر او متصرفي الولاية او رؤساء المحاكم التي تخدم فيها الموظف ان يقدموا تقارير مسبقة عن ذلك الموظف ويصدر بحسب تلك الشكوى الى لجنة انتقاء الموظفين لدراسة وعرض توصياتها عليه وإذا ما اتفق الوزير بصحة الشكوى وبان المصلحة العامة تقتضي عزل الموظف المذكور او بتحويله درجة فيجوز له ان يأمر بذلك .

مواد عامة

المادة ٧٣ - إذا تقدمت شكوى ضد موظف من موظفي الصنف الاول ورأى رئيس الوزراء ان المتابعة العامة تقتضي بان تترك يد الموظف المبحوث عنه عن العمل الى ان يشهد ما قد يكون متخذاً بحقه من اجراءات جزائية أو تأديبية فيجوز لرئيس الوزراء ان يكلف يد الموظف عن ممارسة مهام وظيفته على ان يستمر هذا الكف حتى تزول تلك الاجراءات ويقوم الوزير مقام رئيس الوزراء بهذه الاجراءات بشأن موظفي الصنف الثاني

المادة ٧٤ - للموظف المكفوف يد من العمل الحق في ان يتقاضى نسبة من مرتبه لا تقل عن النصف بحسب ما يقرره رئيس الوزراء من الصنف الاول والوزير من الصنف الثاني . وذلك عن المدة المكفوفة يد الموظف في عضويتها من العمل الى ان يصدر قرار نهائي بشأن قضيتها .

المادة ٧٥ - اذا تم تسلي الاجراءات التأديبية المتخذة بحق موظف مكفوف يد عن العمل من جزائه او عن فرض عقوبات عليه فالموظف اطلق في ان يتقاضى مرتبه بتمامه ذلك المراتب الذي كان له ان يتقاضاه لو لم تكف يد من العمل حتى ولو كان الموظف الذي قام بهام الوظيفة حينذاك قد استوفى نسبة ما من مرتب الوظيفة .

المادة ٧٦ - ينقطع راتب الموظف الذي حكم عليه بالعزل ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه المحكوم عليه مأزوماً . يمكن الموظف من كسب يد سابقاً من العمل وفي تلك الحالة ينقطع مرتبه ابتداء من تاريخ كسب يد من العمل

الا انه لا يطلب الى الموظف الموزول ان يرد اي جزء من المرتب الذي يكون قد استوفاه المدة الواقعة بين كسب اليد عن العمل والعزل كما جاء في المادة (٧٤)

المادة ٧٧ - لا يجوز لموظف مكفوف يد عن العمل ان يمارح المصلحة الادمية بدون تصريح من رئيس الوزراء وإذا حاول مبارحة البلاد بدون الحصول على هكذا تصريح فيجوز لرئيس الوزراء ان يصدر أمراً بإلقاء القبض عليه على انه اذا قدم الموظف بعد القاء القبض عليه كفالة معتبره فارئيس الوزراء ان يأمر بإطلاق سراحه

المادة ٧٨ - لا حق للموظف الذي يدان بتهمة جزائية من قبل المحكمة في استيفاء مرتب ابتداء من تاريخ ادانته الى ان ينظر في قضيتها من قبل المجلس التأديبي المختص .

المادة ٧٩ - اذا اقيمت دعوى جزائية على موظف ما فيجب ان لا تتخذ اجراءات تأديبية بحقه بناء على أي أسس ناشئة من التهمة الجزائية الموجهة اليه حتى تنتهي الدعوى الجزائية القائمة عليه ومع ذلك يجوز أن يكسب يد هكذا موظف عن العمل بموجب أحكام المادة ٧٣ .

المادة ٨٠ - لا يجوز إعادة استخدام موظف ما عزل من خدمة الحكومة في أي وظيفة من وظائف المحسومة دون موافقة مجلس الوزراء

المادة ٨١ - ليس في هذا النظام ما يؤثر على دعاوى التمييز التي تقام على قاض ما وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية والقانون المتعلق بمحاكمة موظفي المحسومة في ٤ شباط سنة ١٣٢٩ الموافق ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٣٢ وكذلك المواد من ٣٨٥ الى ٤٠٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملغاة .

الفصل السادس

المادة ٨٢ - يستحق الموظف المرتب ابتداء من التاريخ الذي يباشر فيه وظيفته .

المادة ٨٣ - قد نص في النظمات المالية عن الشروط التي يجوز بموجبها منح سلفات من المرتبات .

المادة ٨٤ - قد نص في النظمات المالية عن النظمات المتعلقة بدفع آخر مرتب .

المادة ٨٥ - يستمر الموظف عند نقله من وظيفة الى أخرى على استيفاء مرتب الوظيفة التي تقل منها نهاية اليوم الذي يباشر فيه أعمال الوظيفة الجديدة .

المادة ٨٦ - اذا عثرت أية وظيفة من الوظائف الحكومية تمكن املاها مؤقتاً على الوجه الآتي :

أ - حين وكيل لما ينصف أدنى شروط تلك الوظيفة اذا كان لا يشغل هذا الوكيل وظيفة أخرى في الحكومة

ب - اما اذا كان يشغل وظيفة أخرى وكانت الوظيفة الفاعلة أعلى وادنى مسؤولية أكبر من وظيفته وكانت في دائرته ليستوفي حينذاك علاوة على نصف أدنى شروط مرتبه بتمامه .

ج - وإذا كانت الوظيفة الفاعلة في دائرة غير دائرة الموظف الذي عين لما الوكالة او في دائرته وليست بينها وبين وظيفته علاوة متقاربة أو الوظيفة الفاعلة من الصنف الاول والموظف الذي عين وكيلاً لما من موظفي الصنف الثاني ليستوفي حينذاك علاوة على مرتب وظيفته الاساسية وراتب وكالة اضافي

د - ويستمر في اعطاء رواتب الوكالة ما يلي :

١ - أن يحصل وزير الدائرة المختصة على موافقة رئيس الوزراء من أجل تعيين الوكيل لوظيفة من الصف الأول وأن يحصل مدير الدائرة على موافقة الوزير من أجل تعيين الوكيل لوظيفة من الصف الثاني أو لوظيفة غير مصنفة .

٢ - أن تعفي مدة ثلاثين يوماً على قيام الموظف بوكالة أية وظيفة في دائرته .

٣ - أن ينشر إعلان في الجريدة الرسمية من تعيين الموظف الوكيل ، وينشر الإعلان المتعلق بموظفي الصف الأول من قبل رئيس الوزراء وموظفي الصف الثاني من قبل وزير الدائرة المختصة .

المادة ٨٧ - إذا ثبت موظف ما في وظيفة قد عين لها وكيلاً مؤقتاً فسيستوفي من تاريخ تعيينه لهذه الوظيفة بمسورة نهائية أدنى مرتب هذه الوظيفة .

المادة ٨٨ - إذا ثبت موظف ما في وظيفة شاغرة كان قد عين لها مؤقتاً فله الحق في أن يستوفي مرتب تلك الوظيفة بتمامه إذا تيسر ذلك ابتداء من التاريخ الذي يباشر فيه الأعمال بيد أنه ابتداء من التاريخ الذي يستوفي فيه المرتب بتمامه لا حق له في استيفاء مرتب عن أية وظيفة أخرى يكون قد شغلها في الوقت نفسه .

المادة ٨٩ - إذا كان مرتب موظف ما من المراتب الخامسة للزيادة التدريجية فلا حق لشاغل الوظيفة في أن يستوفي الزيادة كأنها حق من حقوقه إنما تمنح له الزيادة بمصادقة رئيس الوزراء إذا كان من الصف الأول ومصادقة الوزير إذا كان من الصف الثاني وفي كلتا الحالتين يجب تقديم شهادة من رئيس الدائرة تدل على اجتيازه وقيامه بوظيفته بامانة .

المادة ٩٠ - تعتبر الخدمة للحصول على الزيادة ابتداء من التاريخ الذي يتبدى فيه الموظف في استيفاء مرتب وظيفته وفي حالة ما إذا لم يحصل المرتب الذي يستوفيه الموظف عند الترقية أقل من أدنى مرتب وظيفته الجديدة فلموظف أن يستمر على استيفاء مرتبه السابق عند استلامه وظيفته الجديدة على أن تعتبر المدة التي تؤهل له لئول أول زيادة ابتداء من التاريخ الذي يباشر فيه استيفاء ذلك المرتب . وعلى أن تكون قيمة الزيادة الأولى بحيث تجعل مرتبه في مستوى الزيادة الثانية في مرتب الوظيفة الجديدة .

المادة ٩١ - لا تدفع الزيادة ما لم ترخص بمقتضى براءة زيادة موقع عليها من رئيس الوزراء بحق الصف الأول والوزير بحق الصف الثاني . ينظم في كل شهر براءة الزيادات فيما يتعلق بكافة الزيادات المستحقة في غضون الشهر . وفي حالة ما إذا لم ينسب منح الزيادة فيجب أن ينظم تقرير عن كل حالة على حده .

المادة ٩٢ - الزيادة عبارة عن زيادة المرتب بقيمة معينة وتمنح في فترات منتظمة إلى أن تبلغ حداً أعلى على شريطة أن تتوفر في الموظف حسن العمل والسلوك والاجتهاد في غضون السنة . وقد يكون هناك شرط آخر وهو أن يكون الموظف قد حاز مؤهلات معينة كمنحاه مثلاً في امتحان في إحدى اللغات أو في أي امتحان آخر .

المادة ٩٣ - أ - إذا لم يستطع رئيس الدائرة أن يشهد بمداواة واستحقاق موظف ما لئول الزيادة فعليه أن يرفع تقريراً بذلك للوزير . الذي بدوره يرفع ما يختص بالصف الأول لرئيس الوزراء ويطلب رخصاً منه بالامساك من منح الزيادة . مع ذكر الأسباب الكافية والمدة التي تمنح فيها الزيادة .

ب - على رئيس الدائرة عند نهاية هذه المدة أن يبلغ الوزير بما إذا كان يجب اعتبار الزيادة كأنها أوقفت أو لا . فإذا أوقفت الزيادة فله الحق في أن يرفع تقريراً بذلك للوزير .

ج - إذا أوقفت الزيادة لمدة ستة أشهر فيجب أن تدفع الزيادة من الصف الثاني من السنة عن أن تستحق الزيادة الأخرى للموظف عند حلول تاريخ الزيادة القادمة .

د - إذا أوقفت زيادة موظف ما لمدة سنة واحدة فسيستوفي عند حلول تاريخ الزيادة القادمة المرتب الذي

كان يجب أن يصل إليه عادة منذ ستة شهور قبل حلول تاريخ حلول زيادة الموظف للتاريخ الذي تنهي فيه أعلى مرتب حالي .

هـ - إذا أوقفت الزيادة لمدة ستة أشهر فيجب أن يتبدل تاريخ حلول زيادة الموظف للتاريخ الذي تنهي فيه المدة التي أوقفت فيه الزيادة .

و - أن أرجاء الزيادة بناء على ما تقدم عقوبة أشد بكثير من توقيفها وبناء عليه ينبغي على رئيس الدائرة عند تنسيب الأرجاء أو التوقيف أن يراعي خطورة الذنب الأساسي وعاهية سلوك الموظف فيما بعد .

ز - يجب أن لا تدفع أية حال من الأحوال متأخرات الزيادات المسوكة إلا إذا وجد أن القرار الأصلي القاضي بالسكف أو الامساك عن منح الزيادة كان مجعلاً وروى بناء عليه أنه من المرجح فيه وضع الموظف في المركز الذي كان له قبل اتخاذ ذلك القرار .

ح - إذا أرجىء منح زيادة لمعجز الموظف عن أن يحوز على مؤهلات مطلوبة منه وحاز عليها فيما بعد فله أن يستوفي الزيادة ما لم تكن هناك أسباب أخرى تستوجب الاستمرار على أرجائها ابتداء من التاريخ الذي حاز فيه الموظف على المؤهلات البحوث عنها .

المادة ٩٤ - كل تعيين وعزل واستثناء أو جزء لموظف في صف الثاني يجب أن يعلم به رئيس الوزراء .

المادة ٩٥ - تصدر براءة التشكيلات لصف الثاني من قبل الوزير المسؤول .

المادة ٩٦ - كل مخالفة لهذا النظام بحق أي موظف تعطيه الحق بأن يطلب إلى مجلس الوزراء بأن يزيل المخالفة وعلى مجلس الوزراء تدقيق الطلب واعطاء القرار النهائي فيه .

المادة ٩٧ - تلقى أنظمة الموظفين المؤرخة في ١٣-١٩٢٦ وكل ما لحقها من تعديلات وملحقات وبالنسبة لكل نظام أو بلاغ أو قرار يخالف أحكام هذا النظام .

المادة ٩٨ - يصل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ينشر فيما يلي نظام الغرف التجارية رقم ١ لسنة ١٩٤٩ الذي أقره مجلس الوزراء العالي في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٠/٨/١٩٤٩ وأقرن بتصديق حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .

وسكيل رئيس الوزراء
سعيد المفتي

والسجلا

نظام الغرف التجارية رقم ١ لسنة ١٩٤٩

صادر بمقتضى المادة السابعة من قانون الغرف التجارية والصناعية (القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٩)

- ١ - يسمى هذا النظام (نظام الغرف التجارية) ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
٢ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس إدارة الغرفة ومكتب الغرفة .

الباب الاول

الفصل الاول - الهيئة العامة

- ٣ - تتألف الهيئة العامة من سجلات إجرائي في الغرفة التجارية من التجار والصيارفة والمصدرين والمستوردين والوسطاء والمقاولين والمتمدين وشركات التأمين والسياسة او وكلائهم والمقاييس التجارية والمالية والصناعية ويختص في هؤلاء جميعا ممارسة اعمالهم في المقاطعات الادارية مجزا كز ومحلات وعطاولين تجارية رئيسية او فرعية .
٤ - يسجل عضو في الهيئة العامة من يتقدم بطلب تسجيل في الغرفة وتوفر فيه الشروط الآتية :-
أ - ان يكون ممن توفرت فيه الشروط المبينة في المادة الثالثة من هذا النظام .
ب - ان يكون متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية .
ج - ان يسدد رسم التسجيل وما يجب عليه من الاشتراك السنوي تماماً .
د - ان يكون مقبلاً في المقاطعة الادارية وصاحب محل تجاري يزاول عمله فيه داخل تلك المقاطعة التي يطلب الانتساب لرفقتها .
٥ - يمثل الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمالية المسجلة وفقاً لاحكام المادتين (٣ و ٤) من هذا النظام لدى الغرف التجارية مديراً مسؤولاً او من يقوم مقامه من المسؤولين بتفويض خطي .
٦ - يقدم طالب الانتساب الى الغرفة استمداً موقعاً منه يشرح على مكتب الغرفة للنظر فيه في اول جلسة تعقد بعد تقديمه ويحق لاهضاء المجلس باسكثرية الاصوات ان يقبلوا او يرفضوا الطلب مع بيان الاسباب وفي حالة الرفض يتوجب على مكتب الغرفة عرض القضية على مجلس ادارة الغرفة في اول اجتماع يعقده ويكون قرار المجلس في هذا الشأن نهائياً .

الفصل الثاني - مجلس ادارة الغرفة

- ٧ - تتألف المجالس الادارية للغرف التجارية من اعضاء فخرين حدد عددهم في المادة الثانية من قانون الغرف التجارية والصناعية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٩ .

- ٨ - يشترط في عضو مجلس ادارة الغرفة ان يكون حائزاً على الصفات الآتية :
أ - ان يكون مسجلاً في الغرفة من الدرجة الاولى او الدرجة الثانية .
ب - ان يكون قد بلغ الثلاثين من عمره .
ج - ان يكون قد زاول التجارة او الصناعة او اي عمل آخر شمله قانون الغرف التجارية والصناعية في المصلحة الادوية الهاشمية مدة خمس سنوات متوالية .
د - ان يكون مسجلاً ما عليه من رسوم الغرفة .
هـ - ان يكون مقبلاً اقامة دائمة في العاصمة او في مركز المقاطعات الادارية التي تؤلف الغرفة فيها وان يحسن القراءة والكتابة باللغة العربية .
و - ان لا يكون قد افلس ولم يستند اعتباراً .
ز - ان لا يكون محكوماً عليه بجناية او جنحة اخلاعية سابقة ولا محجوراً عليه ولا مصاباً بالامراض العقلية عند الترشيح .
٩ - يحق لاحد المدراء الاولين في الشركات المساهمة والمبادية والمفوضين في ادارة اعمال المحلات التجارية ان يرشحوا انفسهم الى عضوية مجلس ادارة الغرفة اذا توفرت فيهم الشروط الواردة في المادة (٨) من هذا النظام ولا يجوز ان يرشح اكثر من واحد عن كل شركة .
١٠ - مدة العضوية في مجلس ادارة الغرفة اربع سنوات وفي حالة استقالة او وفاة احد اعضاءها او فقدته المؤهلات القانونية تستند العضوية الشاغرة الى المرشح الذي نال اكبر عدد من الاصوات بعد العضو الاخير والا يصار الى انتخاب عضو جديد .
١١ - اذا انتهت مدة الغرفة او صدر قرار من مجلس الوزراء بحلها لاسباب قانونية او ادارية فان هيئة الغرفة تستمر بعملها الى ان تنتخب هيئة جديدة .

الفصل الثالث - انتخاب مجلس ادارة الغرفة

- ١١ - ينتخب اعضاء مجلس ادارة الغرفة بالاقتراع السري ولا يتخير التصويت بالمراسلة او بالانابة ويجوز اعادة انتخاب الاعضاء السابقين .
١٢ - يحدد وزير التجارة والصناعة والحكام الاداريون في المقاطعات الادارية موعداً لانتخاب اعضاء مجلس ادارة الغرفة وينتخب ان يكون ذلك خلال ثلاثين يوماً من انتهاء مدة مجلس ادارة الغرفة القائم او من تاريخ صدور قرار وزير التجارة والصناعة في تأليف الغرفة الجديدة المندقة .
١٣ - يشترط في انتخاب اعضاء مجلس ادارة الغرفة جميع اعضاء الهيئة العامة المسجلين في الغرفة والمنوطة فيهم الشروط التي تنطوي عليها المادتان (٣ و ٤) من هذا النظام او من التجار المرشحين (المطالعين على الشروط القانونية عند انتخابات الغرفة الجديدة) .
١٤ - ترأى في البداية لجنة اشراف من قوامها وزير التجارة او من ينوبه رئيساً ومحافظ العاصمة وتاجران غير مرشحين ينتخبها الوزير اعضاء وفي المقاطعات الادارية من متصرف اللواء رئيساً وتاجرين غير مرشحين ينتخبها المتصرف اعضاء او قائم مقام القضاء رئيساً وتاجر غير مرشحين ينتخبها القاعقام اعضاء للاشراف على الانتخاب والمراقبة والمصادق ومفتي المحافظة على النظام أثناء الانتخاب .

هكذا حصل

١٥- يجب على كل مرشح لعضوية الفرقة ان يدفع عشرة جنيهات يودعها في صندوق الفرقة كشرط لقبول ترشيحه او في صندوق المال اذا كانت الفرقة محدثة. ويحدد هذا المبلغ ايراداً للفرقة اذا عدل المرشح عن الترشيح او اذا لم يفرز بعضوية مجلس ادارة الفرقة نتيجة الانتخابات واما الفائزون فيعاد اليهم ما دفعوه من هذه المبالغ بموجب مستندات رد حسب الاصول.

١٦- تقدم طلبات الترشيح الى مكتب الفرقة لقاء اتصال رسمي موقع عليه من الموظف المسؤول خلال خمسة عشر يوماً تبدأ في الساعة الثامنة من صباح اليوم الثاني لاعلان موعد الانتخابات وتنتهي في الساعة الثانية بعد الظهر من اليوم الاخير لهذه المدة وتسجل طلبات الترشيح بدفتر خاص حسب تاريخها.

١٧- يعين وزير التجارة لجنة تدقيق مؤلفة من رئيس وعشرة اعضاء من تجار الصنفين الاول والثاني في الجامعة ويعين كل من المتصرف وقائم المقام في المقاطعات الادارية لجنة مؤلفة من رئيس وخمسة اعضاء لتولي ما يلي :

أ - اعداد قوائم باسماء الذين يحق لهم الانتخاب من نوفرت فيهم الشروط القانونية.

ب - تدقيق طلبات الترشيح واعداد جداول باسماء المرشحين الحائزين على الشروط القانونية واعلانها.

١٨- تستأنف مقررات اللجنة خلال الالة ايام من تاريخ اعلان الجداول الى لجنة الاشراف المنصوص عليها في المادة ١٤ من هذا النظام ويكون قرارها في الموضوع قطعياً.

١٩- اذا وجد بعد افعال قبول الترشيح ان عدد المرشحين المقبولين لا يزيد على عدد الاعضاء المقبولين لعضوية مجلس ادارة الفرقة تعلن حينئذ لجنة الاشراف ان المرشحين قد اسبعوا بالتركية واذا نقص عدد المرشحين عن العدد المطلوب فلوزير التجارة والصناعة تعيين من يختاره من تجار الصنف الاول والثاني لاصحاب النصاب وصيح المرشحون اعضاء بالتركية واذا زاد عدد المرشحين عن العدد المذكور لنصاب مجلس ادارة الفرقة يتحكم حينئذ على اللجنة خلال اسبوع من انتهاء مدة قبول الطلبات للترشيح ان تنظم الجداول النهائية باسماء المرشحين المطلوبين وجداول باسماء اصحاب حق التصويت مرتبة حسب الدوائر والحروف الهجائية وتنتشرها للاطلاع في مكان لم كما تعلن هذه القوائم في جريدة محلية واحدة على الاقل.

٢٠- كل اعتراض على قوائم المرشحين او الناخبين يجب ان يقدم خطياً بموجب استدعاء يقدم منه رسم قيد قدره ٥٠٠ مل الى لجنة الاشراف خلال الالة ايام من الاعلان ويشترط ان يتضمن الاعتراض الاسباب الموجبة بالتفصيل وقرار هذه اللجنة باكثرية الاصوات يكون نهائياً.

٢١- قبل المباشرة بالاقتراع السري تختم لجنة الاشراف صناديق الاقتراع بخاتم الفرقة الرسمي والشمع الاحمر بعد التأكد من خلوها وذلك بصورة علنية.

٢٢- يتسلم الناخب ورقة الانتخاب بمهودة بخاتم الفرقة الرسمي وموقفاً عليها من رئيس لجنة الاشراف ومرفقة بالتبليط بمقدار عدد الناخبين ويدون عليها اسماء مقتضيه من المرشحين المقبولين والمعلن من عدمهم بدون زيادة ولا نقصان عن العدد المطلوب انتخابه اذا كان الناخب ممن يعرف القراءة والكتابة اما اذا كان من الاميين فيكتب لجنة الاشراف بتدوين اسماء من يريد الانتخاب سراً ثم يضع الرقعة في صندوق الاقتراع وتعتبر لافنية كل ورقة انتخاب غير مستحقة الشروط الواردة في هذه المادة وتؤشر لجنة الاشراف على اسم الناخب في قائمة الناخبين عند تسليمه ورقة الانتخاب.

٢٣- تجري الانتخابات بصورة علنية ولا يجوز للفرقة الاشراف دخول قائمة الانتخاب خفية التأثير على حرية الناخبين.

٢٤- ينتخب اصحاب حق الانتخاب للمتوصل منهم في هذا النظام ثمانية تجار في الجامعة واربعة تجار في المقاطعات الادارية الاخرى ويعين وزير التجارة اربعة تجار في الجامعة واثنتين في المقاطعات الاخرى ويعتبر ان يكون

هؤلاء من تجار الصنف الاول والثاني وهؤلاء الاثنا عشر في الجامعة والستة بالمقاطعات الاخرى يؤلفون مجلس ادارة الفرقة ويعين وزير التجارة رئيساً للفرقة من بينهم.

٢٥- عندما يعين رئيس لجنة الاشراف انتهاء عملية الانتخاب تفتح الصناديق ويأمر بفرز الاصوات الا اذا كان الوقت غير مساعد فمؤدق تحفظ صناديق الانتخاب الممهورة والختم بالشمع الاحمر بخاتم الفرقة اجمعي الى اليوم التالي اذا لم يكن ذلك اليوم عطلة رسمية وان كان يوم عطلة فاليوم الذي يليه ويحفظ خاتم الفرقة الممهورة بصندوق الانتخاب لدى وزير التجارة مع احد مفتاحي الصندوق ويحفظ المفتاح الثاني مع احد اعضاء لجنة الاشراف. وبعد تنظيم ضبط انتهاء عملية الاقتراع تذكر فيه اللجنة عدد الناخبين الذين اشتركوا بالتصويت وعدد الناخبين منهم وبذلك الضبط يتوافع اعضاء لجنة الاشراف.

٢٦- تفصل لجنة الاشراف بصورة نهائية في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب عند فرز الاصوات وفي نسخة وقاع الانتخاب وعددها وتنظم ضبطاً تضمنه عدد الاصوات التي نالها كل من المرشحين.

٢٧- يفوز بعضوية مجلس ادارة الفرقة المرشحون الذين يتفوقون اسكراً الاصوات بالتسلسل واذا حار اثنان أو أكثر من المرشحين الاخرين عدداً متساوياً من الاصوات فتقرع لجنة الاشراف عليهم ويفوز بالعضوية المرشح الذي يفوز بالقرعة.

٢٨- يبلغ الاعضاء الفائزون تحريراً من قبل رئيس الفرقة.

٢٩- تنظم قائمة تتضمن أسماء المنتخبين الفائزين للدورة الثانية وتحفظ بالفرقة بعد تصديقها من قبل لجنة الاشراف للرجوع اليها عند اللزوم.

الباب الثاني

الفصل الاول - وظائف مجلس ادارة الفرقة

٣٠- ينتخب مجلس ادارة الفرقة الجديد في اول جلسة يعقدها نائباً للرئيس واميناً للسر ونائباً لامين السر وخازناً ونائباً للخازن وعضوين وهذه الهيئة التي يرأسها رئيس الفرقة المدين من قبل وزير التجارة تسمى هيئة مكتب الفرقة الدائم.

٣١- يقوم مقام الرئيس المنتخب وامين السر المنتخب والخازن المنتخب نائب كل منهم.

٣٢- يدير الرئيس أعمال الجلسات ويربها بانتظام ويوقع سائر ضبوط الجلسات واستناد المحاسبة ويمثل الفرقة أمام أي محكمة أو مرجع رسمي أو غير رسمي منفرداً أو بالاشتراك مع من يقرره مجلس ادارة الفرقة.

٣٣- يشرف أمين السر على تنظيم الأعمال الكتابية وترتيبها وحسن سيرها وحفظها وتنفيذ مقررات مجلس ادارة الفرقة وتوقيع الأعمال بين الكتاب وراقبهم اذا مست الحاجة لاستخدام مثل اولئك المكاتب ويعين الاشراف مع الرئيس مواعيد الجلسات ويدعو الاعضاء اليها ويحافظ على اختتام الفرقة وجميع ما يضمنه مكتب الفرقة كما يشرفه ضبوط الجلسات ويحفظها في سجل خاص باوراقها وفوارقها ويسجل الحاضرين من الاعضاء والغائبين في كل جلسة.

٣٤- يشرف أمين الصندوق أي الخازن على حسابات الفرقة وهو مسؤول عن أموالها ويجب أن يكون مكفولا حسب الأصول ويوقع قبل الرئيس على جميع الأعمال الرئيسية ويظلم قبل حلول الشهر الأول من كل سنة ميزانية تقديرية سنوية تتضمن إيرادات الفرقة ومصاريفها المتوقعة كما يقدم إلى مجلس إدارة الفرقة في الشهر الأول لكل سنة ميزانية السنة المنصرمة بالتفصيل وعليه أن يحتفظ بدفتر خاص يتضمن موجودات الفرقة وأرباحها وممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة .

٣٥- لمجلس إدارة الفرقة حق تعيين موظفين وكتاب بأجر معين لتقيام بالأعمال الكتابية عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك بقرار يتخذ لهذا الغرض بقسبة ندوة ميزانية الفرقة وانقضاء أعمالها ويسرحهم عندما لا يجد لزوما لبقائهم .

٣٦- أعضاء مكتب الفرقة مسؤولون عن إدارة أعمال الفرقة كل بحسب اختصاصه وعلاوة على ذلك يكون الخازن مسؤولا عن أعمال الصندوق الموجود بمقره وعن مكتب الفرقة وعليه أن يطلع مجلس الإدارة في كل جلسة من جلساته على جميع الأعمال التي يقوم بها والنتائج التي تسفر عنها .

الفصل الثاني - اجتماعات مجلس إدارة الفرقة

٣٧- يجتمع مجلس إدارة الفرقة مرة كل خمسة عشر يوما على الأقل ولا يضر اجتماعه خارج قاعة الفرقة إلا في حالات اضطرارية وفي الحالات الاستثنائية وعندما يتلقى الرئيس طلبا خطيا بتوقيع ستة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس إدارة الفرقة عليه أن يدعو المجلس إلى الاجتماع خلال خمسة أيام من تاريخ تلقيه الطلب مع بيان الأسباب الموجبة .

٣٨- تعتبر جلسة مجلس إدارة الفرقة قانونية إذا حضرها نصف الأعضاء أو أكثر وفي حال عدم توفر النصاب تؤجل الجلسة لمدة لا تزيد على ثلاثة أيام توجه الدعوة خلالها إلى كافة الأعضاء وتعد الجلسة في الموعد المحدد وتكون قانونية في هذه المرة إذا حضرها ثلث الأعضاء على الأقل .

٣٩- يفتتح الرئيس الجلسة أو نائبه وفي حالة غيابيه أو أكبر الأعضاء سنا في حالة غيابيه ثم يدعو أمين السر للتلاوة وقائع الجلسة السابقة وبعد المصادقة عليها يوقع كل من الرئيس والأعضاء الذين حضروا تلك الجلسة وينتقل بعد ذلك إلى بقية الأعمال .

٤٠- يفتح الرئيس للأعضاء حسب طلبهم المسجل بالترتيب حق الكلام ولا يجوز المناقشة إلا بالموضوع المطروح للبحث وفي حالة طرح موضوع جديد للبحث يقرر مجلس إدارة الفرقة فيما إذا كان من الممكن الخوض في البحث الجديد أو تأجيلها إلى جلسة قادمة .

٤١- تؤخذ مقررات مجلس إدارة الفرقة بأكثرية الأصوات وعند تساويها يرجع جانب الرئيس ويصعد إلى الاقتراع السري إذا رأى مجلس إدارة الفرقة بالأكثرية أن ذلك ضمن للمصلحة .

٤٢- لا يجوز لأي عضو أن يشترك بالتصويت في مواضيع يكون له فيها مصلحة أو مصلحة خاصة .

٤٣- لا يجوز التصويت بالنيابة في المحاضرات بمجلس إدارة الفرقة ولو كان ذلك بتفويض خطي بل يشترط حضور العضو الأجنبي بالذات .

٤٤- يثبت الرئيس الفرقة الحق في دعوة كافة الأفراد الذين أو الأشخاص الذين تتوفر لديهم المعلومات المفيدة في أي موضوع مطروح للبحث في اجتماعات مجلس إدارة الفرقة كأول الحق بدعوة مندوبي الفرقة وتمثيلها أمام أية لجنة أو هيئة رسمية يدور بتداولهم ومعلوماتهم أمانها .

الباب الثالث

الفصل الأول - مالية الفرقة

٤٥- تتكون موارد الفرقة التجارية من رسوم التسجيل والاشتراك ورسوم الكفالات والشهادات وجميع المستندات التي تصدرها أو تصدقها لقاء رسوم معينة ورسوم التحكم ورسوم التصديق على العرائض وجوازات السفر والتأشير على الدفاتر التجارية والتصديق على التوافيق وشهادات التصديق وتسجيل مقاولات الشركات إلى غير ذلك من الرسوم التي يمكن أن تستوفي بحسب الأنظمة والمقررات المتعلقة بها وكذلك من ربح ما تمكك من عقارات وما يدفع إليها من عيادات وقهرات وما تكسبه من استثمار أموالها .

٤٦- يبين مجلس إدارة الفرقة لجنة مؤلفة من اثنين من أعضائها مع أمين الصندوق للإشراف على مالية الفرقة ومواردها وتظيم حساباتها وماليتها وعلى هذه اللجنة المالية أن تقدم في مطلع كل شهر موازنة شهرية تتضمن موارد الفرقة ومصاريفها مع الرصيد المنقول إلى حساب الشهر الجديد وصافي موجود الصندوق والمبالغ الموضوعة في المصارف كما تقدم كشفا تقديريا يقيم موجودات الفرقة .

٤٧- يبين مجلس إدارة الفرقة مصروفا لا بداع أموال الفرقة فيه ولا يجوز سحب أي مبلغ من المال إلا بتوقيع الرئيس أو نائبه عند غيابه مضافا إليه توقيع أمين الصندوق ولا يجوز لأمين الصندوق أن يوقع في سندونه مبالغاً يزيد على خمسين جنيها فلسطينيا لسند الحاجات المستعجلة الطارئة .

٤٨- لا يجوز أن يصرف أي مبلغ من أموال الفرقة إلا بقرار من مجلس إدارة الفرقة .

٤٩- يظلم أمين الصندوق دفاتر حسابات الفرقة تنظيما تجاريا يبين فيه الداخل والخارج ويظهرها بوضوح ويجب أن يقرن كل إدخال أو خرج بمستندات نظامية على مستحدين تحمل أرقاما متسلسلة وتنطوي على التفاصيل اللازمة والوثائق المؤيدة لها بمهورة بخاتم الفرقة الرسمي وتوافق اللجنة المالية .

٥٠- تستوفي الرسوم بموجب التفرقة الآتية على أن يكون التصنيف حسب قرارات مجلس إدارة الفرقة ويجوز الاعتراض على هذا القرار لوزير التجارة الذي يكون قراره نهائيا وتعتبر أجزاء السنة سنة كاملة .

رسوم التسجيل	رسوم الاشتراك
مل	مل
١٠٠	١٠
٦	٦
٣	٣
٢	٢

مل	لف
٢٥٠	رسم التصديق على التوافيق من كل توقيع
٢٥٠	رسم شهادة التصديق
١٠٠	رسم التحكم بين الأفراد المحصومين عن كل حكم
٢٥٠	رسم التصديق على العرائض مهما كان عدد التوقيعات عليها
٢٥٠	رسم التأشير على نوافيق معينة
٢٥٠	رسم التصديق على مضمون الكفالات
١٥٠	رسم التصديق على سندات الإيجار والاشتراك إذا كان بدل الإيجار (٥٠) لف فأدون

ويضاف إلى الرسوم رسم لأمين قدره نصف بالمئة عن تصديق فوائيد البضاعة المصدرة للخارج .

هكذا منه لا صل

٥١- عند اصدار رخص الصناعات من قبل الدوائر المالية يشترط على الطالب ابراز شهادة تشير الى تسجيله في الغرفة التجارية اذا كان يقيم في مدينة فيها غرفة تجارية .

٥٢- ينظم مكتب الغرفة التجارية قائمة تتضمن اسماء القاب ومحال اقامة التجار المتخلفين عن دفع اي رسم متعلق عليهم وبعد تصديق ببحث به مع مذكرة الى وزارة التجارة التي تتولى مخيرة المراجع المختصة من اجل جباية هذه الرسوم من قبل جباة المالية بموجب قانون الجباية وذلك بعد اذار المتخلفين عن الدفع لمدة عشرة ايام من تاريخ تبليغهم او تبليغ محال اقامتهم الانذارات وتعمدهم بعدد من الدفع .

٥٣- يعتبر وزير التجارة هو المرجع لغرف التجارة في جميع ما يختص بما لها وما عليها من امور .

٥٤- يحق للدوائر الحكومية ان توفد مندوباً او أكثر عنها لحضور جلسات الغرفة عند النظر في أمور تتعلق باختصاصها للمناقشة فيها . على أن لا يؤخذ رأي هؤلاء المندوبين في القرارات التي تتخذها الغرفة في الامور المذكورة .

٥٥- تشترك كل غرفة تجارية بموافقة وزير التجارة والصناعة مع غيرها من الغرف في افشاء وإدارة أي عمل من الاعمال التي تعود بالفائدة على تجارة وصناعة المقاطعات الادارية التي تمثلها تلك الغرف .

٥٦- للغرف التجارية أن تكون اتحاداً عاماً لها للمنافاة في المصالح المشتركة بينها بموافقة وزير التجارة .

٥٧- تدفع رسوم التسجيل كلما يقبل التاجر في الهيئة العامة للغرفة ولا يجوز التسجيل قبل دفع هذا الرسم .

٥٨- تبندى السعة المالية للغرفة في مطلع كل عام مالي اي في اول نيسان من كل سنة .

٥٩- لا يجوز رد الاموال التي تجبها الغرفة الا في الحالات التي يتحقق فيها ان تلك الاموال استوفيت بطريقة غير اصولية وفي هذه الحالة يجب عرض القضية على مجلس الادارة ليقر ردّها الى اصحابها . وكذلك الحال مقدرد الاموال التي جبيت بموجب المادة (١٥) من هذا النظام .

٦٠- يعين مجلس ادارة الغرفة مدققاً قانونياً للحسابات والموازنة وعلى امين الصندوق ان يطلع المدقق على دفاتر الغرفة والمستندات المتعلقة بما فيها وفي جميع الاحوال تخضع مالية الغرفة لمراقبة الحكومة العامة ومفتشيها الماليين الذين يمكن ان توفد الحكومة للقيام بالتفتيش المالي وتدقيق الحسابات والمعاملات لجميع فروعها في كل حين .

٦١- عندما ينتدب مجلس ادارة الغرفة عضواً او اسكتر من اعضائها او غيرهم للقيام بمهمة تعود لصالح الغرفة عليها ان تضمن قرارها بمقدار التعويضات التي ستصرفها لهم لقاء نفقات السفر وغيرها وتدفع ذلك في محضر الجلسة .

٦٢- جميع المبالغ المدفوعة لصندوق الغرفة المنحلة والمتحققة لها تصبح ملكاً للغرفة ولا يجوز لأي كان استرداد شيء منها .

٦٣- تعتبر الغرف التجارية الصناعية منحة اعتباراً من التاريخ الذي تسجل فيها الغرف الجديدة المنتخبة عملاً .

٦٤- جميع الموجودات على اختلاف انواعها والعائدة للغرف المنحلة تصبح ملكاً للغرف الجديدة .

٦٥- لا يستلزم من احكام هذا النظام كل تاجر لم يكن مشتركاً في غرفة التجارة الموجودة في المقاطعة الادارية التي ينتمي اليها .

٦٦- لا يجوز انتخاب المبرزين واهل الخبرة والسنديك (الحكم) من التجار غير المقيدين في سجل غرفة التجارة بموجب احكام قانون التجارة واصول المحاكمات .

٦٧- التجار والدالون الذين لا يبرزون شهادة من غرفة التجارة لتسجيل اسمائهم لا يقبلون في المناقصات والمزايدات الاميرية .

الفصل الثاني - صندوق انشاءات الغرفة

٦٨- تخصص الغرفة من مواردها اذا كانت الموارد تساعد على ذلك مقداراً معيناً من المبالغ ترصده في سبيل انشاء مقارات تستثمر لصالح صندوق الغرفة من مكاتب ومعارض وغيرها .

٦٩- يتألف دخل هذا الصندوق من الموارد الآتية :-

أ - ما يجنيه مجلس ادارة الغرفة من اعضاءه لمصلحة هذا الصندوق .

ب - ما يقرر مجلس ادارة الغرفة تخصيصه من موازنة الغرفة عند وجود وفر يزيد من الحاجة .

ج - ما يرد من هبات وقهرات او اي ربح اخر يرصد لهذه الغاية .

د - المبالغ المودعة لدى الغرفة من قبل المرشحين المنتخبين او الذين لم يتأهلوا بعدد الاصوات التي تمكنهم من الفوز بالضوية .

٧٠- امين الصندوق مكلف بتنظيم حسابات خاصة باموال صندوق الانشاءات منفصلة ومستقلة عن حسابات الغرفة وتودع موجودات هذا الصندوق بالمصرف الذي يختاره مجلس ادارة الغرفة ولا يجوز بحال من الاحوال سحب اي مبلغ من اموال الغرفة الا بقرار يتخذه مجلس ادارة الغرفة .

٧١- تجري الغرفة مفاوضات ومزاياها وفقاً لنظام المناقصات والمزايدات المرمية الاجراء في الحكومة .

٧٢- يسجل جميع ما تشتره وما تبنيه الغرف التجارية وارضهم واية اموال منقولة او غير منقولة باسم الغرفة التجارية المشار اليها يجوز تسجيل الاموال المذكورة باسم شخص او اشخاص منها تكن سقيم .

٧٣- يسجل ربح المقاربات في حسابات الغرفة العامة كمورد من مواردها .

٧٤- لا يجوز بيع او رد اي عقار او بناء او اموال غير منقولة باسم الغرفة الا بقرار من قاضي مجلس الغرفة على الاقل .

الباب الرابع

لجان التحكيم

٧٥- تقوم الغرفة بنقض الخلافات الداخلية بين التجار واصحاب المهن والصناعات من تكون اسلاهم قد سجلت في الغرفة وذلك بتقديم طلب خطي من الطرفين المتنازعين او احدهما بشرط ان يوافق الطرف الاخر على قبول تحكيم الغرفة بعد تقديمه الطلب المقدم من خصمه خطياً .

٧٦- تبين الغرفة بعد استلام طلب التحكيم الموافق عليه من الطرفين المتنازعين في اول جلسة تنعقد لها مؤلفة من

ثلاثة من اعضائها او غيرهم تراعى فيهم الصكفاءة والخبرة والامانة وعدم العلاقة بموضوع التحكيم بموجب قرار حسب الاصول للنظر في القضية المختارة عليها واصدار الحكم اللازم فيها .

٧٧- تباشر لجنة التحكيم عملها في مدة لا تتجاوز الاسبوع من تاريخ تبليغها التعيين بعد الحصول على صك التحكيم موقع من الطرفين المتنازعين تراعى فيه نصوص قوانين التحكيم المرعية في البلاد .

٧٨- تدون لجنة التحكيم اعمالها ووقائع جلساتها في محضر خاص وترفعه مع قرارها الى رئيس الفرقة الذي يصادق عليه ويبلغه الى الطرفين المتنازعين بعد تسجيله في سجل الفرقة الخاص .

٧٩- تعين الفرقة مقدار رسوم التحكيم بموجب التفرقة وتحدد توصيات لجنة التحكيم ونفقاتها ونسوفها قبل مباشرة لجنة التحكيم بالعمل على ان تدفع لاجراء لجنة التحكيم بعد رفعها اوراق القضية الى رئيس الفرقة حسب الاصول .

٨٠- تؤخذ قرارات مجلس التحكيم باكثرية الاصوات وينتهي عملها عند رفع قرارها مع اوراق القضية لرئيس الفرقة .

٨١- عندما يحدث خلاف بين التجار والشركات او المؤسسات الاردنية وبين ما يقابلها من التجار والشركات والمؤسسات الاجنبية تؤلف لجنة التحكيم بناء على طلب الفريق الاردني من مثل عن الفرقة ومندوب من قبل وزارة التجارة ومندوب عن القنصلية التي ينسب اليها الشخص الاجنبي يطلب من وزارة الخارجية الاردنية وتعارض هذه اللجنة عملها وترفع مقرراتها بنفس الطريقة المتبعة في لجان التحكيم الداخلية .



قانون المدينين (المدينين) المملوكة للأردنية (المملوكة)

بمقتضى المادة ٥٣ من الدستور .
ويشاء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢١-٨-١٩٤٩
نصديق - بمقتضى المادة ٢٥ من الدستور - القانون الموقت التالي وفأمر بإصداره .

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٩

قانون موقت لتأجيل بيع الاراضي الزراعية من نوع الميري المحجوزة او الموضوعة تأمينا لدين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تأجيل بيع الاراضي الزراعية المحجوزة او الموضوعة تأمينا لدين) ويسمى به من تاريخ ١-٩-١٩٤٩

المادة ٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ولنهاية شهر ايلول سنة ١٩٥١ لا تباع اية ارض زراعية من نوع الميري تنفيذاً للديون المؤمن عليها بما في ذلك تأميمات المصرف الزراعي او اية ارض من النوع المذكور يطلب بيعها نتيجة لاجراءات قضائية ولو لم يكن مؤمناً عليها وتكون فائدة الديون خلال هذه المدة بمعدل لا يتجاوز ٤ ٪ في السنة على ان لا تدخل هذه المدة في حساب مرور الزمن وعلى ان لا يؤثر ذلك في حق الدائن بطلب حجز اموال المدين المنقولة وغير المنقولة التي هي من نوع الملك الجائز حجزه قانوناً .

المادة ٣ - على المدين المشمول دينه بحكم هذا القانون ان يدفع الدين المتحقق وفوائده على ثلاثة أقساط سنوية متساوية ، القسط الاول في ١ تشرين اول سنة ١٩٤٩ والقسط الثاني والثالث في ١ تشرين اول من كل سنة من السنتين التاليتين لهذا التاريخ اما الديون التي تتحقق بعد تاريخ ١ تشرين اول سنة ١٩٤٩ فيدفع نصفها بتاريخ ١ تشرين اول سنة ١٩٥٠ والنصف الثاني في ١ تشرين اول سنة ١٩٥١ والديون التي تتحقق بعد تاريخ ١ تشرين اول سنة ١٩٥٠ فيجري دفعها دفعة واحدة في ١ تشرين اول سنة ١٩٥١ . وللمستطيع اذا اراد - ان يدفع دينه دفعة واحدة نقداً او جواً بمصر يقرره مجلس الوزراء .

المادة ٤ - اذا تخلف المدين عن دفع اي قسط بتاريخ استحقاقه فللدائن ان يراجع دائرة الاجراء ويطلب حبه المدة القانونية بعد ان يثبت عدم الدفع بمذكرة رسمية من الدائرة المختصة وبعد ان يثبت الدائن اقتدار المدين على دفع القسط المستحق من امواله المنقولة او غير المنقولة التي هي من غير الاراضي الزراعية الاميرية وبعد ان يدفع الرسوم المأجوبة قانوناً . على ان التضييق على المدين بالحسب من اجل احد الاقساط لا يجوز دون طلب حبه عن الاقساط الباقية عند استحقاقها .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزراء الدلية والمالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

طبول

٤٩/٨/٢٢

وكيل رئيس الوزراء
سميد الخفي

وزير الدلية (بالوكالة)
محمد الأمين الشقير

وزير المالية والاقتصاد
سليمان سكر

هذا عند الاصل